الفصل الرابع

استعادة تيمور الشرقية*

ليس من السهل الكتابة بهدوء متكلف، وانفصال عاطفي، عن الحوادث التي تتكشف في تيمور الشرقية. يمتزج هناك الرعب والعار مع حقيقة أن الجرائم مألوفة، وكان يمكن إيقافها بسهولة. وكان هذا صحيحاً منذ أن غزتها اندونيسيا في كانون الأول من عام 1975، معتمدة على دعم أمريكا الدبلوماسي والعسكري، الذي استُخدم بشكل غير قانوني، ولكن بتفويض سري، وحتى شحنات الأسلحة الجديدة أرسلتْ تحت غطاء «حظر» رسمي. لم تكن هناك حاجة للتهديد بالقصف، أو حتى

---

* ظهرت أجزاء من هذه المقالة في الأصل كتعليقات في موقع ZNet، 4 تشرين الأول، 1999، و23 تشرين الأول، 1999، وفي «ضوء أخضر غربي لارتكاب المجازر»؛ لوموند دبلوماتيك، تشرين الأول، 1999. لمزيد من التفاصيل، والمعلومات الحديثة، والمصادر، انظر: مراجع الفصل الأول، في هذا الكتاب.

obeikandl.com

بفرض العقوبات. كان يكفي للولايات المتحدة وحلفائها سحب مشاركتهم الفعالة، وأن يبلغوا المقربين منهم في القيادة العسكرية الاندونيسية أن الفظائع يجب أن تتوقف، ويجب أن يُمنح الإقليم حق تقرير المصير، الذي أيدته الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية. لا نستطيع أن نلغي الماضي، ولكن ينبغي على الأقل أن نقبل الاعتراف بما فعلناه، وأن نواجه المسؤولية الأخلاقية في إنقاذ البقايا، ونقدم تعويضات وافرة، وهذه إشارة محزنة إلى التعويض عن جرائم مريعة.

وبدأ الفصل الأخير من قصة الخيانة والإذعان المؤلمة هذه، بعد استفتاء 30 آب، 1999، حين صوت السكان بأغلبية ساحقة من أجل الاستقلال. في الحال، تصاعدت الأعمال الوحشية بحدة، ولقد نظمها وأدارها الجيش الأندونيسي. وقدمت بعثة الأمم المتحدة UNAMET تقييمها في الحادي عشر من أيلول:

> الدليل على الصلة المباشرة بين الميليشيا والجيش واضحة ولا تقبل الجدل، ولقد وُثّقتها بشكل واضح بعثة الأمم المتحدة في الأشهر الأربعة الأخيرة، لكن وزن دمار تيمور الشرقية وضخامته في الأسبوع الماضي كشف عن مستوى جديد من المشاركة العلنية للجيش في تنفيذ ما كان في السابق عملية أكثر خفاء.

حذرت البعثة من أن «الأسوأ قد يحدث... لا يمكن

الاستنتاج أن هذه هي المرحلة الأولى من حملة إبادة من أجل إنهاء مشكلة تيمور بالقوة»[1].

ووصف مؤرخ اندونيسيا جون روسا، المراقب الرسمي لهذا التصويت، الموقف بوضوح شديد:

> لنفترض أن المذبحة كانت متوقعة، فقد كان من السهل منعها... ولكن في الأسابيع التي سبقت الاقتراع، رفضت إدارة كلينتون أن تناقش مع أستراليا وبلدان أخرى تشكيل قوة دولية. وحتى بعد أن نشب العنف، اضطربت لأيام، أو ترددت[2].

إلى أن أجبرها الضغط الدولي (الأسترالي بشكل رئيسي)، والمحلي، على القيام ببعض الإيماءات الجبانة. وحتى هذه الرسائل الغامضة كَفَت كي تقنع الجنرالات الاندونيسيين أن يعكسوا المسار، ويقبلوا حضوراً دولياً، وهذا بيَّن القوة المستترة، التي كانت متاحة دوماً.

وتضمن علاقات القوة نفسها أن الأمم المتحدة عاجزة عن فعل أي شيء دون موافقة ومبادرة من واشنطن. وبينما «تردد» كلينتون، طُرد تقريباً نصف السكان من منازلهم، بحسب

1. تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي، 8 ـ 12، 1999.
2. نيويورك تايمز، 15 أيلول، 1999.

تقديرات الأمم المتحدة، وقتل الآلاف[3]. إن القوة الجوية التي تتفوق في التدمير الدقيق للأهداف المدنية في نوفي ساد، وبلغراد، وبانسيفو، كانت كما يبدو تفتقر إلى القدرة على إسقاط الطعام لشعب يواجه المجاعة في الجبال، التي دفعه إليها إرهاب قوات تي إن آي، التي سلحتها ودربتها الولايات المتحدة، وحلفاؤها الذين ليسوا أقل كلبية.

ستثير الأحداث الأخيرة ذكريات مرة بين أولئك الذين لا يفضلون «الجهل المتعمد». إننا نشهد تكراراً مخزياً لأحداث عشرين عاماً مضت. فبعد القيام بمجزرة ضخمة في 1977 و1978 بدعم حاسم من إدارة كارتر، شعرت اندونيسيا بثقة كافية للسماح لأعضاء السلك الدبلوماسي في جاكرتا بالقيام بزيارة قصيرة، وكان بينهم السفير الأمريكي إدوارد ماسترز. واعترف أعضاء السلك أن كارثة إنسانية ضخمة قد حدثت. ووصف العاقبة بينيديكت أندرسون، أحد أهم الباحثين في شؤون اندونيسيا، الذي شهد في الأمم المتحدة قائلاً: «طوال تسعة أشهر طويلة» من المجاعة والإرهاب، «امتنع السفير ماسترز بشكل مدبر، حتى داخل جدران وزارة الخارجية، عن عرض المساعدة الإنسانية على تيمور الشرقية»، منتظراً «حتى يمنحه الجنرالات في جاكرتا ضوءاً أخضر»، إلى أن شعروا «أنهم

3. بوسطن جلوب، 15 أيلول، 1999، فيما بعد كانت تقديرات الأمم المتحدة أن 85٪ من السكان قد طردوا.

آمنون بما يكفي للسماح بالزوار الأجانب»، كما سجلت وثيقة داخلية في وزارة الخارجية. عندئذ فحسب، فكرت واشنطن باتخاذ بعض الخطوات كي تتعامل مع عواقب أعمالها[4].

وبينما كانت قوات تي إن آي، والمجموعات التابعة لها، تحرق العاصمة ديلي في أيلول 1999، وهي تقتل وتدمر بعنف، أعلن البنتاغون أن «مناورة أمريكية ـ اندونيسية ركزت على نشاطات الغوث، والتعامل مع الكوارث، اختتمت في الخامس والعشرين من آب»، قبل خمسة أيام من الاستفتاء الذي حرض على التصعيد الحاد في الجرائم، بدقة كما توقعت القيادة السياسية في واشنطن، على الأقل إذا كانت تقرأ تقارير استخباراتها[5]. وطبقت دروس هذا التعاون في غضون أيام بالطريقة المتبعة، بما أن الكل، عدا الذين اختاروا العمى، يجب أن يفهموا، بعد سنوات كثيرة من الحكايات نفسها، النتائج نفسها.

ويوضح ذلك مثال شنيع هو الانقلاب الذي أحضر الجنرال سوهارتو إلى السلطة في 1965. فالمجازر التي قام بها الجيش قتلت مئات الآلاف، ومعظمهم فلاحون بلا أرض، في

4. بينيديكت أندرسون، إفادة أمام اللجنة الرابعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، 20 تشرين الأول، 1980. من أجل استشهادات أكبر وسياق، انظر: نحو حرب باردة جديدة، من تأليفي.

5. ديفد بريسكو، أسوشييتد برس، على الخط، 8 أيلول، 1999.

بضعة أشهر، ودمرت الحزب السياسي اليساري المستند إلى الجماهير، البي كي آي (الحزب الشيوعي الاندونيسي). وولد هذا الإنجاز سروراً غير مقيد في الغرب، ومديحاً باعثاً على الغثيان، لـ«المعتدلين» الاندونيسيين، سوهارتو، ومعاونيه العسكريين، الذين طهروا المجتمع، وفتحوه للنهب الأجنبي. وأبلغ وزير الدفاع روبرت مكنمارا الكونغرس أن المساعدة العسكرية الأمريكية، والتدريب، «دفع حصصاً» ـ وبينها نصف مليون جثة ـ «حصصاً ضخمة»، كما قال تقرير كونغرسي. وأبلغ مكنمارا الرئيس جونسون أن المساعدة العسكرية الأمريكية «شجعت الجيش على التحرك ضد حزب البي كي آي حين سنحت الفرصة». وكانت الصلات مع ضباط الجيش الاندونيسيين، وبينها البرامج الجامعية، «عوامل هامة جداً في تحديد التوجه المفضل للنخبة السياسية الاندونيسية الجديدة» (الجيش)[6].

إن درجة التعاون بين واشنطن وجاكرتا مؤثرة. إذ وصلت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى اندونيسيا إلى أكثر من بليون دولار منذ غزو 1975. ووصلت المساعدة العسكرية في عهد كلينتون إلى حوالي مائة وخمسين مليون دولار.

وأثناء التسعينات، واصلت الولايات المتحدة دعم «الشخص الذي من نوعنا»، كما وصفت إدارة كلينتون الجنرال

6. من أجل المراجعة والمصادر انظر: عام 501، من تأليفي.

سوهارتو قبل أن يسقط من النعمة بعد أن فقد السيطرة، وفشل في تطبيق الأوامر القاسية لصندوق النقد الدولي بحماسة كافية. وبعد مجزرة ديلي في 1991، حد الكونغرس من مبيعات الأسلحة، وحظر التدريب الأمريكي للجيش الاندونيسي، لكن كلينتون عثر على طرق منحرفة لتجنب الحظر. عبَّر الكونغرس عن «غضبه» مكرراً «أنه كان ينوي، وهو ينوي الآن، منع التدريب العسكري الأمريكي لاندونيسيا»، كما يستطيع قراء فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، والمطبوعات المنشقة هنا، أن يعلموا. ولكن دون فائدة تُرجى. وتلقت التحقيقات حول برامج كلينتون الاستجابة الروتينية من وزارة الخارجية: إن التدريب العسكري الأمريكي يخدم الوظيفة الإيجابية في انفتاح الجيوش الأجنبية على القيم الأمريكية. وعُرضتْ هذه القيم بينما كانت المساعدات العسكرية تتدفق إلى اندونيسيا، وازدادت المبيعات المرخصة حكومياً خمسة أضعاف من العام المالي 1997 إلى 1998. وفي نيسان 1999، بعد وقت قصير من قتل دزينة من اللاجئين لاذوا إلى كنيسة في ليكويكا Liquica، طمأن الأميرال دينيس بلير، القائد الأمريكي في المحيط الهادئ، قائد الـ تي إن آي، الجنرال ويرانتو، حول المساعدة، والدعم الأمريكيين، عارضاً مهمة تدريب أمريكية جديدة[7].

---

7. آلان نيرن، ذا نيشن، 27 أيلول، 1999.

وفي التاسع عشر من 1999، علقت لندن أوبزيرفر لخدمة الأنباء الدولية على برنامج كلينتون: «التوازن الحديدي»، الذي درب الجيش الاندونيسي إلى 1998، على أنه انتهاك لقيود الكونغرس. ودرب وحدات كوباسوس، القوات الإجرامية التي نظمت، وأدارت، «الميليشيات»، وشاركت بشكل مباشر في فظائعها، كما كانت واشنطن تعرف جيداً. وقدم «التوازن الحديدي» لهذه القوات المزيد من التدريب في مجابهة التمرد، و«العمليات النفسية»، وهذه خبرة وضعتها قيد التنفيذ على الفور، وبشكل فعال.

وعثر كل هذا على طريقه إلى ثقب الذاكرة الذي يحتوي على السجل السابق للدعم الأمريكي الحاسم لهذه الفظائع، التي مُنحت التغطية الإعلامية عديمة القيمة كمثل أحداث كثيرة أخرى تنتمي إلى العام السابق؛ وبينها، على سبيل المثال، التصويت الذي قامت به الأغلبية في مجلس الشيوخ في الثلاثين من حزيران من عام 1999، والذي دعا إدارة كلينتون إلى ربط الأعمال الاندونيسية العسكرية في تيمور الشرقية بأي «قرض، أو مساعدة مالية، لاندونيسيا»، كما يستطيع القراء أن يعرفوا من آيريش تايمز.

وفي وجه هذا السجل، الذي أخذت منه عينة موجزة فحسب، والذي نُسخ بشكل متكرر في أمكنة أخرى، تمجد الحكومة «قيمة سنوات التدريب التي منحت لقادة اندونيسيا

العسكريين المستقبليين في الولايات المتحدة، وملايين الدولارات من المساعدات العسكرية لاندونيسيا»، حاثة على تقديم المزيد من الأمر نفسه لاندونيسيا، وفي أنحاء العالم[8].

مازق تيمور الشرقية

تم الاعتراف أحياناً بأسباب السجل المخزي بصدق. ففي أثناء المرحلة الأخيرة من ارتكاب الفظائع، وصف دبلوماسي بارز في جاكرتا «المأزق» الذي واجهته القوى الكبرى: «اندونيسيا تهم، أما تيمور الشرقية فلا»[9]. بالتالي، من المفهوم أن واشنطن يجب أن تواصل الإيماءات غير الفعالة لعدم الموافقة بينما تلح أن الأمن الداخلي في تيمور الشرقية «هو من مسؤولية حكومة اندونيسيا، ولا نرغب بنزع هذه المسؤولية منهم». كان هذا هو الموقف الرسمي قبل بضعة أيام من استفتاء آب، والذي كُرر بمعرفة تامة حول كيف أن «المسؤولية» تم تحملها، ودُعمتْ، بينما التنبؤات الأكثر هولاً تم إنجازها بسرعة[10].

وعبر عن تفكير الدبلوماسي البارز بشكل أكثر دقة

---

8. إليزابيث بيكلر، نيويورك تايمز، 14 أيلول، 1999.
9. ساندر ثيونيز، إف تي، لندن، 8 أيلول، 1999، كريستيان ساينس مونيتور، 14 أيلول، 1999.
10. جاي ألكورن، سيدني مورنينغ هيرالد، 25 آب، 1999. ستيفن موفسون، 9 أيلول، 1999.

أخصائيان في شؤون آسيا في نيويورك تايمز: كتبا قائلين إن إدارة كلينتون «حسبت أن الولايات المتحدة يجب أن تضع علاقتها مع اندونيسيا، الأمة الغنية بالمعادن، والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من مائتي مليون، في مقدمة اهتمامها على حساب المصير السياسي لتيمور الشرقية، وهي منطقة صغيرة بائسة يسكنها ثمانمائة ألف نسمة، وتنشد الاستقلال». واقتبست الجريدة القومية الثانية كلام دوغلاس بال، رئيس مركز دراسات المحيط الهادئ وآسيا، الذي تحدث عن حقائق الحياة: «إن تيمور هي مطب على طريق التعامل مع جاكرتا، ويجب أن نصعد فوقه بأمان. فاندونيسيا هي مكان كبير، ومحوري، لاستقرار المنطقة»[11].

خدم مصطلح «الاستقرار» فترة طويلة «كشفرة»، تشير إلى «التوجه المفضل للنخبة السياسية»، وهو ليس مفضلاً لشعبها، وإنما للمستثمرين الأجانب، والمدراء الكونيين.

وفي لغة واشنطن الرسمية: «ليس لدينا كلب يشارك في سباق تيمور الشرقية». وفقاً لذلك، ما يحدث هناك ليس من شغلنا. ولكن، بعد ضغط أسترالي حاد، تغيرت الحسابات: «لدينا كلب ضخم يركض هناك يُدعى أستراليا، وينبغي علينا أن

11. إليزابيث بيكر وفيليب شينون، نيويورك تايمز، 9 أيلول، 1999. ستيفن موفسون، 9 أيلول، 1999.

ندعمه»، كما قال مسؤول حكومي رفيع المستوى[12]. أما الناجون من الجرائم، التي دعمتها أمريكا، في «أرض صغيرة بائسة»، فهم لا يُعدَّون حتى «كلباً صغيراً».

فَهِم المبادئ الموجهة بشكل جيد، المسؤولون عن الغزو الاندونيسي في 1975. وعبَّر عنها السفير الأمريكي باتريك موينيهان، في كلمات يجب أن يحتفظ بها في الذاكرة أي شخص يمتلك اهتماماً جدياً بالشؤون الدولية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون. شجب مجلس الأمن الغزو، وأمر اندونيسيا بالانسحاب، ولكن دون فائدة. وفي مذكراته الصادرة في 1978، يقول موينيهان شارحاً:

> رغبت الولايات المتحدة أن تنتهي الأمور كما انتهت، وعملت كي تحدث ذلك. رغبت وزارة الخارجية بأن تبرهن أن الأمم المتحدة غير فعالة مطلقاً في أية إجراءات تتخذها، ولقد كُلِّفتُ أنا بهذه المهمة، ومضيت بها قدماً بنجاح ليس طفيفاً[13].

كان النجاح بالفعل جيداً. ويورد موينيهان تقارير تفيد أن ستين ألف شخص قد قتلوا في غضون شهرين: «10٪ من السكان، تقريباً نسبة الإصابات التي حلت بالاتحاد السوفياتي أثناء الحرب العالمية الثانية». ويضيف أن من علائم النجاح أن

12. بيتر هارتشر، أوستراليان فايننشال ريفيو، سيدني، 13 أيلول، 1999.
13. دانييل باتريك موينيهان، مكان خطير، ليتل براون، 1978.

الموضوع «اختفى من الصحافة في غضون عام». وهكذا حدث، حين صعد الغزاة من هجومهم. ووصلت الفظائع إلى أوجها بينما كان مونيهان يكتب في 1977 ـ 78. ونفذ الجيش الاندونيسي، معتمداً على دفق جديد من الأسلحة، من إدارة حقوق الإنسان، هجوماً مدمراً ضد مئات الآلاف من الذين فروا إلى الجبال، دافعاً الناجين إلى السيطرة الاندونيسية. وقتها حاولت مصادر الكنيسة في تيمور الشرقية، ذات المصداقية العالية، أن تعلن عن تقديرات بمائتي ألف قتيل، والتي اعتُرف بها بعد سنوات، بعد إنكار مستمر. ولقد وصفتُ سابقاً رد فعل الولايات المتحدة على المجزرة. وحين وصلت المذبحة إلى مستويات الإبادة الجماعية، انضمت بريطانيا وفرنسا، وقدمتا الأسلحة، والدعم الدبلوماسي. وحاولت قوى أخرى أيضاً المشاركة في العدوان، والمجزرة الرابحة، متبعة المبادئ التي أعلن عنها بوضوح.

لا تبدأ القصة في 1975. فواضعو خطط عالم ما بعد الحرب لم يغفلوا تيمور الشرقية. إذ قال مستشار روزفلت الأعلى مقاماً، سومنر ويليز، وهو في حال من التأمل: إن هذه الأرض يجب أن تُمنح الاستقلال، لكن هذا «سيستغرق بالتأكيد ألف عام». وفي عرض للشجاعة والجلد يلهمان الرعب، كافح شعب تيمور كي يفنِّد هذه النبوءة المتشائمة، صابراً على كوارث وحشية. ربما قتل خمسون ألف مواطن وهم يحمون فريقاً

صغيراً من الكوماندوس الأستراليين يقاتل اليابانيين؛ ومن المحتمل أن بطولتهم أنقذت أستراليا من الغزو الياباني. وكان ثلث السكان تقريباً ضحايا للأعوام الأولى للغزو الاندونيسي الذي تم في 1975، وسقط الكثيرون منذ ذلك الوقت.

وبدأ عام 1999 بلحظة أمل. ذلك أن الرئيس الاندونيسي المؤقت حبيبي عرض إمكانية إجراء استفتاء شعبي بخيار بين الاندماج باندونيسيا (حكم ذاتي) أو الاستقلال. لكن الجيش تحرك على الفور كي يمنع النتيجة الأخيرة بالإرهاب والتخويف. وفي الأشهر التي قادت إلى استفتاء آب، قتل من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف، بحسب مصادر الكنيسة الموثوقة جداً، وهذه نسبة أعلى بمرتين من عدد القتلى السابق لقصف الناتو في كوسوفو، وأعلى بأربع مرات من العدد المتعلق بالسكان. كان الإرهاب واسع الانتشار، وسادياً، ومقصوداً كتحذير من المصير، الذي ينتظر أولئك المتهورين بما يكفي بحيث أنهم يغفلون أوامر الجيش المحتل[14].

لكن معظم السكان صوتوا متحدين العنف، والتهديدات، وخرج كثيرون من المخابئ للقيام بذلك. ما يقارب من 80٪ اختاروا الاستقلال. ثم حدثت المرحلة الأخيرة من الفظائع التي ارتكبها الجيش في محاولة لتغيير النتيجة بالذبح والطرد، محيلاً

14. آرنولد كوهن، واشنطن بوست، 5 أيلول 1999.

جزءاً كبيراً من البلاد إلى رماد. من المحتمل أن أكثر من عشرة آلاف قتلوا في غضون أسبوعين، بحسب الأسقف كارلوس فيليب بيلو، الحائز على جائزة نوبل للسلام، والذي طرد من بلاده تحت وابل من الرصاص، وأحرق منزله، واللاجئون الذين لاذوا به نقلوا إلى مصير غامض[15].

تدمير أمة

حتى قبل دعوة حبيبي المفاجئة إلى استفتاء، توقع الجيش تهديدات لحكمه، ولسيطرته على ثروات تيمور الشرقية، فشرع بتخطيط حريص «بهدف، بسيط، . . . وهو تدمير أمة». عرفت الاستخبارات الغربية بالخطط، كما كان الأمر من البداية. طوَّع الجيش آلافاً من التيموريين الشرقيين وأحضر قوات من جافا. وبشكل أكثر شؤماً، أرسلت القيادة العسكرية وحدات من قواتها الخاصة المتوحشة، والتي دربتها أمريكا، كوباسوس، بالإضافة إلى مستشار عسكري كبير، يدعى الجنرال مكارم، وهو أخصائي استخبارات مدرب في أمريكا يمتلك خبرة بتيمور الشرقية، و«سمعة بارتكاب أعمال العنف القاسية»[16].

وبدأ الإرهاب والتدمير باكراً في ذلك العام. ووُصِفتْ

15. فيليب شينون، نيويورك تايمز، 13 أيلول 1999.
16. ذ أوبزيرفر، لندن، 13 أيلول، 1999.

قوات الجيش المسؤولة عن ذلك، في الغرب، بأنها «عناصر مارقة»، وهذا حكم مشكوك فيه. وثمة سبب جيد لقبول تحميل الأسقف بيلو المسؤولية المباشرة للجنرال القائد ويرانتو في جاكرتا[17]. ويبدو أن وحدات مختارة من الكوباسوس، وخاصة «وحدة القوات الخاصة للاقتحام»، قد أدارت الميليشيات، «التي كانت تتدرب، بانتظام، مع قوات أمريكية، وأسترالية، إلى أن أصبح سلوكها مربكاً جداً لأصدقائها الغربيين»، كما أفاد المراسل العريق في آسيا ديفد جينكنز. إن هذه القوات «أسطورية بسبب وحشيتها»، كما علق بينيديكت أندرسون: ففي تيمور الشرقية «أصبحت رائدة، ومثال، جميع أنواع الأعمال الوحشية»، وبينها الاغتصابات المنظمة، والإعدامات، وتنظيم العصابات المتنكرة. وتبنت تكتيك برنامج فونيكس الأمريكي في جنوب فيتنام، الذي قتل آلاف الفلاحين، وكثيراً من أعضاء القيادة الفيتنامية الجنوبية المحليين، كما يقول جينكنز، بالإضافة إلى «التكتيك الذي استخدمته قوات الكونترا» في نيكاراغوا، التي اتبعت دروس معلميها الخاصين من وكالة الاستخبارات المركزية. ولم يكن إرهابيو الدولة «يلاحقون مؤيدي الاستقلال الأكثر تطرفا فحسب، وإنما المعتدلين، الذين لهم تأثير في جماعتهم» في الوقت نفسه. وأفاد مصدر حسن الإطلاع في

17. بيكر وشينون، نيويورك تايمز، 9 أيلول، 1999.

جاكرتا: «إنه فونيكس»، والهدف «إرهاب الجميع»: المنظمات الأهلية، والصليب الأحمر، والصحفيين[18].

وقبل إجراء الاستفتاء، حذر قائد الجيش الاندونيسي في ديلي، العقيد تونو سوارتمان، مما كان سيأتي: قال: «أريد أن أنقل ما يلي: إذا ربح المؤيدون للاستقلال... سيدمر كل شيء... وسيكون الأمر أسوأ مما كان عليه قبل ثلاثة وعشرين عاماً»[19].

وأمرت وثيقة للجيش تعود إلى أوائل أيار، حين تم الوصول إلى اتفاق دولي حول الاستفتاء، بأن «المجازر يجب أن تُنفَّذ من قرية إلى أخرى بعد إعلان الاقتراع إذا ربح مؤيدو الاستقلال». يجب القضاء على حركة الاستقلال «من القمة إلى القاعدة»[20]. وأفادت الصحف الأسترالية التي أوردت مصادر دبلوماسية، وكنسية، وميليشياوية: «تم خزن مئات البنادق الهجومية الحديثة، والقنابل اليدوية، ومدافع الهاون، وهي جاهزة للاستخدام إذا رُفض خيار الحكم الذاتي عند صندوق الاقتراع»[21]. وحذرت من أنه من المحتمل أن الميليشيات،

---

18. جينكز، سيدني مورنينغ هيرالد، 8 تموز 1999، أندرسون، نيو ليفت ريفيو، أيار - حزيران 1999.
19. بريان توهي، أوستراليان فايننشال ريفيو، 14 آب، 1999، يشير إلى مقابلة إذاعية «باكراً هذا العام».
20. ذ أوبزيرفر، 13 أيلول 1999.
21. مارك دود، سيدني مورنينغ هيرالد، 26 تموز، 1999.

التي يديرها الجيش، ستقوم باحتلال عنيف لأجزاء كبيرة من البلاد إذا تم التعبير عن الإرادة الشعبية، رغم الإرهاب.

فَهِم كل هذا «الأصدقاء الأجانب»، الذين كانوا يعرفون كيف ينهون الإرهاب، لكنهم فضلوا ردود فعل تملصية، وغامضة، استطاع الجنرالات الاندونيسيون أن يؤولوها «كضوء أخضر» كي يواصلوا عملهم.

يجب أن يُنظر إلى التاريخ الخسيس إزاء خلفية العلاقات بين أمريكا واندونيسيا في حقبة ما بعد الحرب. فالثروات الغنية للأرخبيل، وموقعه الجغرافي الاستراتيجي الحساس، ضمنت له الدور المحوري في التخطيط العالمي الأمريكي. وتكمن هذه العوامل خلف محاولات الولايات المتحدة منذ أربعين عاماً لتفكيك اندونيسيا، والتي نُظر إليها على أنها مستقلة جداً، وديموقراطية جداً، إلى درجة أنها تسمح بمشاركة الحزب اليساري المستند إلى الفلاحين: الحزب الشيوعي. وتفسر العوامل نفسها الدعم الغربي لنظام القتلة، والجلادين، الذي قام «بتوجه مفضل» في 1965. وفضلاً عن ذلك، فُهمت إنجازاتهم، على أنها تبرير لحروب الولايات المتحدة في الهند الصينية، والتي حرّض عليها، بنحو كبير، قلق من أن «فيروس» القومية المستقلة يمكن أن يصيب اندونيسيا «بالعدوى»، هذا إذا استعرنا لغة كيسنجر. كان لدعم غزو تيمور الشرقية، والفظائع التي تلت، نتائج عكسية، رغم الحاجة إلى تحليل أشمل لحقيقة أن

انهيار الإمبراطورية البرتغالية كان له الكثير من النتائج نفسها في أفريقيا، حيث كانت جنوب أفريقيا عميلة الإرهاب المدعوم من الغرب. وعلى طول الخط، كانت حجج الحرب الباردة تُستحضر بشكل روتيني، وتخدم كقناع ملائم لبواعث وأفعال دميمة، وخاصة في جنوب شرق آسيا.

الإستجابة الروتينية

بحسب تقارير خريف 1999، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية من تسجيل أكثر من مائة وخمسين ألف نسمة من عدد السكان، الذي قُدر بثمانمائة وخمسين ألف نسمة[22]. وأفادت أن مائتين وستين ألف نسمة «يعانون في مخيمات قذرة للاجئين في تيمور الغربية تحت السيطرة الفعالة للميليشيات بعد أن هربوا، أو نقلوا بالقوة من منازلهم»، وتمت إعادة توطين المائة ألف نسمة الأخرى في أجزاء أخرى من اندونيسيا. ويفترض أن البقية يختبئون في الجبال. وعبر القائد الأسترالي عن القلق الطبيعي من أن الناس، الذين نقلوا، يعانون من نقص الطعام، والمؤن الطبية. وأفاد مساعد وزير الخارجية الأمريكي هارولد كوه، الذي تجول في المخيمات في تيمور الشرقية والغربية بأن «اللاجئين يتضورون جوعاً ويتم ترويعهم»، وأن عمليات اختفاء «لا تفسير لها» تحدث يومياً.

---

22. انظر: جيل جديد يرسم الخط، من تأليفي.

ولكي يفهم المرء حجم هذه الكارثة، عليه أن يضع في ذهنه التدمير الفعلي للأساس المادي للبقاء على قيد الحياة، والذي قام به الجيش الاندونيسي المغادر، وميليشياته، وحكم الإرهاب الذي أخضعت له المنطقة لربع قرن.

وفي فترة طويلة من عام 1999 انغمس مفكرو الغرب في واحد من أكثر عروض التاريخ وقاحة في تملق الذات حول أدائهم الرائع في كوسوفو. وبين الأوجه الكثيرة لهذا الإنجاز المهيب، الذي حدث في المكان الملائم، كانت حقيقة أن التدفق الضخم للاجئين، الذين تعرضوا لأعمال وحشية، وطردوا بعد القصف، لم تلق إلا انتباهاً قليلاً، بسبب عدم تمويل واشنطن لوكالة الأمم المتحدة المسؤولة. ولقد خفض طاقمها 15٪ في 1998، وخفض 20 ٪ في شباط 1999؛ وتتحمل الآن شجب توني بلير لها لـ «أدائها الإشكالي» في أعقاب الفظائع، والتي كانت النتيجة المتوقعة للقصف الأمريكي/ البريطاني. وبينما كان مجتمع الإعجاب المتبادل يتصرف كما هو مطلوب، ازدادت الفظائع في تيمور الشرقية.

وبالنسبة لتشرين أول 1999، لم تقدم الولايات المتحدة أي تمويل لقوة التدخل التابعة للأمم المتحدة، والتي تقودها أستراليا، (بينما قامت اليابان، الداعم المحموم لاندونيسيا لفترة طويلة، بدفع مائة مليون دولار). لكن ربما هذا ليس مفاجئاً، في ضوء رفضها دفع كلفة أي من عمليات الأمم المتحدة الأهلية

حتى في كوسوفو. طلبت واشنطن من الأمم المتحدة أيضاً أن تخفض من حجم العمليات اللاحقة، لأنه يمكن أن تُدعى لدفع بعض الكلف. ومن المحتمل أن مئات الآلاف من البشر يتضورون جوعاً في الجبال، ولكن لم تُسمع أية دعوة من أجل إجراءات إنسانية أولية فحسب. بالإضافة إلى مئات الآلاف الذين يواجهون مصيراً مشؤوماً داخل اندونيسيا. إن كلمة من واشنطن ستكفي لإنهاء عذابهم، لكن ليست هناك كلمة، أو تعليق.

وبدأت في كوسوفو التحضيرات من أجل محاكمات جرائم الحرب في أيار 1999، بعد أن عجلت بها مبادرة أمريكية وبريطانية، وبينها مدخل غير مسبوق إلى معلومات استخباراتية. أما في تيمور الشرقية فقد كانت التحقيقات في جرائم الحرب، والتي شاركت فيها اندونيسيا، «مسخرة كبرى»، وإجراء «شكلياً» كاملاً، بحسب مسؤولين في الأمم المتحدة اقتبست الصحف البريطانية أقوالهم. وأضاف ناطق باسم منظمة العفو الدولية بأن التحقيق، كما هو مخطط له، «سيلحق المزيد من الأذى بالتيموريين الشرقيين أكثر من الذي عانوا منه سابقاً. سيكون في الحقيقة مهيناً في هذه المرحلة». أما الجنرالات الاندونيسيون «فلا يبدون وكأنهم يرتجفون في أبواطهم»، كما قالت الصحف الأسترالية. وأحد الأسباب هو «أن الدليل الأكثر إدانة من المحتمل أن يكون... مادة تنتزع من الموجات الهوائية بأجهزة

اعتراض أمريكية وأسترالية متطورة»، ويشعر الجنرالات بالثقة بأن أصدقاءهم القدامى لن يخذلوهم، ولو من خلال أنه سيكون من الصعب أن تقارب حلقة المسؤولية النقطة الصحيحة فحسب.

هناك أيضاً جهد قليل لكشف الأدلة على الفظائع في تيمور الشرقية. وفي تغاير صارخ، كانت كوسوفو تعج بالشرطة، والفرق الطبية الجنائية، من الولايات المتحدة، وبلدان أخرى، والتي كانت تأمل اكتشاف فظائع ضخمة يمكن تحويلها إلى مبرر للجوء الناتو إلى القصف، والتي كانت نتيجة متوقعة للقصف، كما خطط ميلوسيفيتش طوال الوقت، كما يُزعم الآن، رغم أن القائد العام للناتو، ويزلي كلارك، أفاد بعد شهر من القصف بأن الخطط المزعومة «لم يتم إطلاعي عليها»، وأن عملية الناتو «لم تكن مصممة من قبل القيادة السياسية كوسيلة لوقف التطهير العرقي الصربي... لم تكن هناك أية نية مطلقاً لفعل ذلك. لم تكن هذه هي الفكرة».

قال الدبلوماسي الأسترالي المتمرس، ريتشارد بتلر، الذي علق على رفض واشنطن لمساعدة ضحايا جرائمها: «أوضح لي المحللون الأمريكيون أن حقيقة التحالف هي جوهرياً: أن الولايات المتحدة سترد بشكل ملائم، وهذا يُحدد، بشكل واسع، بمقتضى مصالحها وتقديرها للتهديد». لم تُقدَّم الملاحظات كنقد لواشنطن، إنما كنقد لزملائه الأستراليين،

الذين لا يدركون حقائق الحياة: أي أن آخرين يجب أن يتحملوا الأعباء، والكلف، الأمر الذي يمكن ألا يكون ضئيلاً بالنسبة لأستراليا. وبالكاد ستشكل المسألة صدمة كبيرة إذا قامت الشركات الأمريكية، بعد بضع سنوات من الآن، بجني الفوائد بابتهاج في اندونيسيا وتستاء من أفعال أسترالية، ولكنها لا تمتلك إلا بضع شكاوى من الحاكم المطلق.

خمدت جوقة تملق الذات قليلاً. وكان الأكثر بروزاً بين هذه الأفعال المخزية هو الفشل في القيام بفعل، على الفور، وبنحو حاسم، لرمي الميثولوجيا جانباً ومواجهة أسباب ونتائج أفعالنا، وإنقاذ بقايا إحدى أكثر المآسي هولاً في هذا القرن المخيف.